تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي

مركز دراسات الوحدة العربية

د. محمد محمود الأمام

يأتي هذا الكتاب الهام والحيوي مستنداً إلى رغبة مركز دراسات الوحدة العربية في صياغة مشروع متكامل للتكامل العربي : في إطار الاسترشاد بالتجارب الدولية للتكامل السياسي والاقتصادي .

ويشتمل الكتاب على ستة أقسام رئيسية :

- تتولى الأقسام الثلاثة الأولى عرض التجارب التكاملية المختلفة وذلك من خلال ثلاثة عشر فصلاً، بحيث يتم التعرض في القسم الأول إلى الخبرة الإفريقية في التعاون والتكامل الإقليمي ، ونظراً لتميز هذه الخبرة بالسعى الدائم إلى الوحدة على مستوى القارة فقد خصص الفصل الأول من الكتاب لاستعراض التعاون والتكامل القاري ثم يأتي الفصل الثاني ليستعرض تجارب جنوب وشرق أفريقيا ، ثم تجارب وسط أفريقيا بدءاً بأفريقيا الوسطى الفرنكفونيه مروراً بالجماعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في الفصل الثالث .
- وفي الفصل الرابع يتم استعراض تجارب غرب أفريقيا ، مع تخصيص الفصل الخامس لتقييم سائر التجارب الإفريقية والمقترحات الخاصة بتطويرها
- القسم الثاني : وهو القسم المعني باستعراض تجارب آسيا وأقيانوسيا والباسيفيكي ، يتناول الفصل السادس تجربة ماليزيا وتجمعات جنوب الباسيفيكي والترتيبات الأسترالية النيوزلندية. إضافة إلى ترتيبات التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيكي.
- ثم يأتي الفصل السابع ليستعرض تجارب وسط وجنوب آسيا وذلك

عبر استعراض التعاون الإقليمي للتنمية والدول المنفصلة عن الاتحاد السوفيتي ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وفي الفصل الثامن يتم عرض تجربة رابطة شعوب جنوب شرق آسيا يليها عرض ترتيبات التعاون الخارجي والمنتديات الإقليمية التي أنشأتها الرابطة ، ثم يتم تقييم عام لهذه التجارب في الفصل التاسع من الكتاب

- القسم الثالث ، وهو مخصص لاستعراض التجارب الأمريكية حيث يتولى الفصل العاشر عرض التعاون والتكامل على مستوى نصف الكرة الغربي الذي يشمل أمريكا الشمالية والأمريكات الثلاثة التي تجمع دولاً متقدمة ونامية ثم يخصص الفصل الحادي عشر للتعاون والتكامل على مستوى دول أمريكا اللاتينية، ثم يتولى الفصل الثاني عشر عرض تجارب الجماعة الأندية والسوق المشتركة للجنوب (المركوسور) ، ويخصص الفصل الثالث عشر لتجمعات حوض الكاريبي التي تشمل أمريكا الوسطى وجزر الكاريبي ثم يأتي الفصل الرابع عشر لتقييم التجارب الأمريكية .

وبحكم أن هذا الكتاب موجه بالأساس لتطوير التكامل العربي فقد تم تخصيص القسم الرابع لعرض المعالم الأساسية للتجربة العربية وذلك عبر الفصل الخامس عشر ، ثم يعرض القسم الخامس لخلاصة التجارب العالمية في التعاون والتكامل بهدف استخلاص النتائج التي تفيد الحالة العربية .

- حيث يتم عرض خلاصة التجربة الأوروبية في الفصل السادس عشر ، وفي الفصل السابع عشر يتم تناول خلاصة لتجارب الدول النامية التي سبق عرضها في الأقسام الثلاثة الأولى من الكتاب، مع التركيز على عرض أبعاد الترتيبات التكاملية ومراحلها وصيغها وفق المناهج المختلفة وأدوات وسياسات

التكامل والأطر المؤسسية للتجمعات التكاملية ، ثم يراجع الفصل الثامن عشر خصائص التكامل العربي في ضوء التجارب العالمية وفي ضوء هذه الاعتبارات يتولى القسم السادس من الكتاب عرض مشروع مقترح للتكامل العربي بدءاً من متطلبات هذا المشروع ثم معالمه الأساسية وختاماً ببيان لقضايا تطبيقية حيث ينطلق المشروع من عدد من المتعلقات أهمها :

١. المراجعة الشاملة لمناهج العمل العربي المشترك .

٢. مواصلة جهود التكامل والتنمية بحيث أن التطور لا يكون انقطاعات عن الماضي .

٣. مواكبة التطورات العالمية واستطلاع إمكانات التعايش معهما .

٤. مواجهة التحديات الخارجية .

٥. معالجة نقائص التنمية العربية .

٦. تصويب الخلفية النظرية للمنهج التكاملي .

٧. مراجعة برامج الإصلاح الاقتصادي .

٨. الموازنة بين القطرية والقومية .

- وفيما يخص مراحل التكامل فقد قام المشروع على وضع ثلاث مراحل للتكامل .

أولاً : مرحلة التنمية التكاملية وهى التي تحظى فيها التنمية القطرية بوزن أكبر لتوجيهها نحو توفير مقومات التكامل .

ثانياً : مرحلة التكامل الإنمائي على المستوى الإقليمي (القومي) .

ثالثاً : وهى المرحلة التي تأتي استكمالا للمرحلتين السابقتين لبلوغ مرحلة الوحدة أو التكامل التام .

وقد أفرد الكتاب لمميزات ولشروط ومقومات كل مرحلة من هذه المراحل .

- وفيما يرتبط بالتنظيم المؤسسي وهو أحد أهم أركان المشروع التكاملي ، فقد اشتمل على المحاور التالية :

١. الأسس : أى الإطار المؤسسي الواحد الذي يتولى مسئولية

التكامل ويقوم بمهام التعاون المكملة له . بحيث تنتج عن هذا الإطار الأجهزة والمؤسسات التي تتولى التعامل مع تفاصيل المهام الخاصة بمسار عملية التكامل وبما يحقق تفادي الخلط في التسميات وفي المهام .

٢. الأجهزة الرئيسية : يشتمل الإطار التكاملي على خمسة أجهزة .

الأول : يتعلق بتوجيه العملية التكاملية ووضع القواعد اللازمة لذلك .

الثاني : يتولى عملية اتخاذ القرارات والتوجيهات والتوصيات اللازمة لتنفيذ مراحل التكامل .

الثالث : يتولى الأمور المرتبطة بالمستوى الفني المتخصص الذي يقوم بإعداد المقترحات والمبادرات التي ترفع إلى جهاز اتخاذ القرارات ، ويتولى تنفيذ ما يكلف به من مهام .

الرابع : الأجهزة التي تنشأ من أجل تنظيم عملية المشاركة الشعبية في العملية التكاملية بجانب الأجهزة الرسمية القطرية والإقليمية .

الخامس : يتولى مهمة فض النزاعات التي تتعلق بالعملية التكاملية في مجملها .

وقد تم تحديد هذه الأجهزة بشكل إجمالي في التالي : (الملوك والرؤساء - المجلس الوزاري - لجنة النواب - المفوضية - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية - الجمعية المشتركة - محكمة العدل - أجهزة التكامل النقدي)